

## التمويل الذاتي في الجامعات العراقية ودوره في رفد المشاريع الاستثمارية "بحث تطبيقي في احدى الجامعات الحكومية"

وعد هادي عبد الحساني

علي كريم كبة

عقيل دخيل كريم

جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد

waadabd24@yahoo.com

aliuba2011@yahoo.com

aqeel.dakeel70@gmail.com

### الخلاصة:

يهدف البحث الى التعرف على ماهية التمويل الذاتي والمشاريع الاستثمارية والرقابة عليها ، وتسليط الضوء على المشاريع الاستثمارية المتوقفة ونسب انجازها المادي والمالي ، وايرادات مصادر التمويل الذاتي التي يمكن تبنيها في رفد تلك المشاريع ، ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث هي ان نسبة الانجاز المالي لمشاريع الخطة الاستثمارية تراوحت بين (64% - 100%) ما عدا سنوات (2016 ، 2017) لم تكن فيها اي مبالغ للصرف نتيجة ازمة التقشف المالي التي يعاني منها البلد فضلا عن توقف (11) مشروع من اجمالي تلك المشاريع الاستثمارية ، وان التعليمات الخاصة بمصادر التمويل الذاتي تضمنت مواد حددت فيها استقطاع جزء من ايرادات التمويل الذاتي لصيانة الموجودات الثابتة وفك الاختناقات ولم تتضمن انشاء المشاريع الاستثمارية الجديدة. ومن اهم التوصيات هي ضرورة استثمار مبالغ الايرادات المستقطعة من مصادر التمويل الذاتي في اعادة وتكملة انشاء مشاريع الاستثمارية المتوقفة .على اقسام التخطيط والمتابعة في عينة البحث اعداد دراسات جدوى اقتصادية في خلق فرص استثمارية تساهم في زيادة مصادر ايرادات التمويل الذاتي .

الكلمات المفتاحية : التمويل الذاتي ، المشاريع الاستثمارية ، تقييم المشاريع الاستثمارية.

## Self-financing in Iraqi Universities and its role in providing investment projects

### "Applied research on Muthanna University"

Waad Hadi Abd Alhassani Ali Karim Kuba Aqeel Dakeel Karim

#### Abstract:

The research aims to identify the nature of self-financing and investment projects and control them, and highlight the stalled investment projects and rates of material and financial achievement, and the revenues of sources of self-financing that can be adopted in the supply of such projects. The most important conclusions reached by the research is that the percentage of financial achievement of the projects of the plan (2016, 2017). There were no disbursements due to the country's austerity crisis, as well as the suspension of 11 projects from the total investment projects. Self-Guaranteed materials identified in which the deduction of part of the self-financing revenue for the maintenance of fixed assets and decoding bottlenecks did not include the establishment of new investment projects. The most important recommendations are the need to invest the amounts of income withdrawn from the sources of self-financing in the reconstruction and completion of the construction of investment projects stalled. The planning and follow-up sections in the sample of the study have to prepare economic feasibility studies in the creation of investment opportunities contribute to increase sources of self-financing income.

**Keywords:** Self-financing, investment projects, evaluation of investment projects.

## المقدمة

خلال الاعتماد على مشاريع التمويل الذاتي في الجامعات العراقية برصد مشاريعها الاستثمارية المتوقعة. أهمية البحث : يستمد البحث أهميته من أهمية المشاريع الاستثمارية في المؤسسات الحكومية بشكل عام ، وأهميتها في سير أنشطة الجامعات العراقية بشكل خاص ، إذ ان للمشاريع الاستثمارية دور كبير في افتتاح الكليات الجديدة والاقسام العلمية فضلاً عن زيادة الرصانة العلمية التي تتطلب وجود ابنية ومختبرات مؤهلة للدراسات الاولية والدراسات العليا هذا من جانب ومن جانب اخر ان تبني مشروع تمويل الجامعات العراقية ذاتياً في ردد مشاريعها الاستثمارية يخفف من الاعباء التي تقع على كاهل الموازنة العامة للدولة .

**أهداف البحث:** يهدف البحث الى الاتي :

1. التعرف على ماهية التمويل الذاتي والمشاريع الاستثمارية والرقابة عليها .
2. تسليط الضوء على المشاريع الاستثمارية المتوقعة ونسب انجازها المادي والمالي ، وايرادات مصادر التمويل الذاتي التي يمكن تبنيها في ردد تلك المشاريع .

**فرضية البحث :** يستند البحث على فرضية مفادها (ان مشاريع التمويل الذاتي في الجامعات يمكن ان تساهم في ردد المشاريع الاستثمارية المتوقعة) **الحدود المكانية والزمانية للبحث :**

الحدود المكانية : مصار التمويل الذاتي في احدى الجامعات الحكومية.

الحدود الزمانية : البيانات المالية والاحصائية للمشاريع الاستثمارية في عينة البحث ( 2012- 2017 )

**منهج البحث:** تم الاعتماد على المنهجي : **اولاً المنهج الاستنباطي :** لغرض التحول من العام في موضوع البحث الى الخاص عبر تعرف على ماهية التمويل الذاتي بشكل عام والمشاريع الاستثمارية والرقابة عليها ، والتحول الى الجانب التطبيقي الخاص مصادر للتمويل الذاتي في عينة البحث. **ثانياً المنهج الاستقرائي**

تعد الموازنة الاستثمارية مرحلة مهمة من مراحل اتخاذ القرار الاقتصادية وانشاء المشاريع الاستثمارية في الوحدات الحكومية الخدمية، والتي يتطلب بذل مزيد من الجهود لغرض الأعداد اليها وتنفيذها لان التخطيط لا ينتهي بوضع الخطة وإنما يتضمن متابعة تنفيذها وعملية الاشراف والمراقبة على واجراءات صرف المبالغ المعتمدة للمشاريع الاستثمارية، والتأكد من أن المبالغ المخصصة قد تم صرفها وفقاً للأهداف المقررة وفي المدة الزمنية المحددة وبموجب الصلاحيات والتعليمات النافذة، فالكثير من المشاريع متوقفة وتحتاج الى الاموال لإعادة انشائها ، ونتيجة التقشف المالي الذي يمر به البلد الذي ادى الى ايقاف العمل في اكمال وانشاء المشاريع الاستثمار ، الامر الذي تطلب الاعتماد على مصادر اخرى لتمويل تلك المشاريع ومن بين تلك المصادر مصادر التمويل الذاتي في الجامعات العراقية ، ولتحقيق اهداف البحث تم تقسيم البحث الى اربعة محاور المحور الاول تناول منهجية البحث والمحور الثاني التمويل الذاتي والمشاريع الاستثمارية وتناول والمحور الثالث الجانب التطبيقي للبحث في عينة البحث احدى الجامعات الحكومية والمحور الرابع الاستنتاجات والتوصيات.

**المحور الأول- منهجية البحث**

**مشكلة البحث :** تتجسد مشكلة البحث في ان اغلب المشاريع الاستثمارية في العراق توقفت نتيجة الازمة المالية التي يمر بها البلد وانخفاض اسعار النفط كون موازنة العراق تعتمد بشكل رئيس على واردات النفط ، ومن بين المشاريع الاستثمارية التي توقفت في المؤسسات الحكومية هي المشاريع الاستثمارية في الجامعات العراقية وان توقفها يؤثر تأثيراً سلبياً على عمل الجامعات مما يتطلب الامر ايجاد حلول لمعالجة تلك المشاكل منة

: لغرض التحول من الخاص في موضوع البحث الى العام عبر تعميم التوصيات الخاصة بتطبيق مصادر التمويل الذاتي في احدى الجامعات الحكومية على كافة الجامعات العراقية.

**مصادر جمع البيانات :** لغرض انجاز البحث تم الاعتماد على المصادر الآتية:

- 1- المصادر رئيسية : الكتب العربية والاجنبية، القوانين والانظمة والتعليمات المحلية .
- 2-المصادر الثانوية : الانترنت ، الدوريات والرسائل والبحوث الأكاديمية والمهنية .

### المبحث الثاني

#### الاطار النظري للبحث التمويل الذاتي والمشاريع

##### الاستثمارية

##### تعريف التمويل الذاتي :

يعد التمويل الذاتي على انه تلك الموارد الجديدة المحققة بواسطة نشاط المؤسسة و المحتفظ بها بشكل دائم من أجل تمويل عملياتها المستقبلية كما يتمثل في النتائج الإجمالية التي يعاد استثمارها في المستقبل بعد دفع توزيعات الأرباح لينتج عنها فائض نقدي محقق من طرف المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي و الذي تحتفظ به لتمويل نموها المستقبلي [14].

ويمكن تعريف التمويل الذاتي ايضا بأنه اعتماد المؤسسة على مواردها الذاتية المتاحة في الاحتياطات والأرباح المحتجزة وعلى ما تحوزه في خزينتها من أصول نقدية سائلة. [16]

ويعرف كذلك على أنه تلك الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية لتمويل. [8]

ويعرف ايضا التمويل الذاتي هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية، أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات، أو هو عبارة عنها البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم

تلك الطرائق والحصول على ) المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة المالية. [13]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التمويل هو عبارة عن إتاحة أو تدبير الموارد النقدية للمشروع في أي وقت تكون هنالك حاجة إليه والتي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه لتكوين رؤوس الأموال الجديدة، ويكون التمويل عن طريق تحديد أفضل مصدر للأموال وذلك بالمقارنة بين مصادره المتاحة و أن التمويل الذاتي يعبر عن استقلالية المؤسسة عن المساعدات الخارجية، فهو العرض الداخلي للنقود المتولدة عن نشاط المؤسسة ويتمثل ذلك في الأرباح المحتجزة أو غير الموزعة وأقساط الإهلاك والمنونات.

##### أنواع التمويل الذاتي :

هناك نوعين من التمويل الذاتي هما :

##### تمويل ذاتي خاص بالمحافظة على مستوى النشاط:

هو عبارة عن التمويل الذاتي الذي هدفه المحافظة على \* الطاقة الانتاجية للمؤسسة حيث أنها تخصص أموالها لتحقيق الأهداف المخطط لها لا أكثر ولا يتكون عموما من الاهتلاكات.

##### التمويل الخاص بالتوسع :

في بعض الأحيان نجد أن التمويل الذاتي يفوق الانخفاض الذي يحدث في عناصر \* الأصول وفي هذه الحالة تلجأ المؤسسة الى استعمال ذلك الفائض في شراء استثمارات جديدة أو زيادة مخزونها

أو زيادة رأس مالها ومنه فان هذا النوع من التمويل الذاتي يتشكل من الأرباح بعد اقتطاع الضريبة والتوزيع. [6]

##### مزايا وعيوب التمويل الذاتي

ينطوي التمويل الذاتي على العديد من المزايا والعيوب من أهمها ما يلي: [15]

من أهم المزايا التي يتميز بها التمويل الذاتي ما يلي:

1 - يعتبر التمويل الذاتي المصدر الأول والوسيلة المستخدمة لتكوين رأس المال بأقل تكلفة ممكنة.

2 - إن زيادة رأس مال المؤسسة عن طريق الاكتتاب العام أو طرح الأسهم للبيع قد يؤثر سلباً على مركز اتخاذ القرار في تلك المؤسسة ويسلب بعض المساهمين حق التدخل في إدارة المشروع، وبالتالي فهم يفضلون عدم توزيع أرباحهم لعدة سنوات على أن يفقدوا السيطرة على هذه المؤسسة.

3 - تجنب الاقتراض بسعر فائدة مرتفع أو عدم إمكانية الحصول على الأموال التي يتطلبها المسير العادي للمؤسسة كما قد يكون لجوءها إلى الأسواق المالية غير مجدي بسبب ضغط السوق على المؤسسة وبالتالي انخفاض قيمة أسهمها وأوراقها المالية إلى أقل من قيمتها الاسمية.

4 - الاحتفاظ بالأرباح يعني المؤسسة والمساهمين فيها من خصوم أرباحهم الموزعة لضريبة على الأرباح التجارية كما يعفيهم أيضاً من خصوم ما يتقاضاه المساهم لضريبة القيم المنقولة وكذلك تكاليف زيادة رأس المال وإصدار الأسهم.

5 - يعطي التمويل الذاتي للمؤسسة نوع من الحرية في اختيار نوعية الاستثمار دون التقيد بالشروط المختلفة التي يجلب منها تنفيذها مقابل الحصول على أموال من مصادر خارجية.

6 - انخفاض تكاليف المؤسسة عن طريق الاحتفاظ بالأرباح دون توزيعها ومن ثم تجنب الاقتراض والذي يكلف المؤسسة عادة أعباء كبيرة.

رغم المزايا التي يتمتع بها التمويل الذاتي إلا أنه لا يخلو من العيوب والأخطار والتي نوجزها فيما يلي:

1 - اقتطاع أقساط امتلاك مرتفعة خاصة في السنوات الأولى قد يزيد من تكلفة السلع والمنتجات وبالتالي ارتفاع أسعارها وهذا ما يؤثر على سوق هذه السلع.

2 - الامتناع أو تخفيف حجم الأرباح الموزعة سوف يؤدي إلى زيادة التمويل الذاتي والذي من شأنه أن

يحدث انخفاض في الطلب على أسهم المؤسسة وبالتالي انخفاض قيمتها في السوق.

3 - قد لا يكون التمويل الداخلي كافياً لتمويل المشاريع مما يؤدي إلى عرقلة سير المشروع و يتم اختيار مشاريع متواضعة الحجم فيصبح التمويل الداخلي معرقلاً لنمو المؤسسة

#### المشاريع الاستثمارية :

#### مفهوم المشاريع الاستثمارية:

يعد المشروع الاستثماري تجسيد للعملية الاستثمارية لذلك فقد اختلفت المفاهيم بشأنه تماشياً مع التطور الاقتصادي الذي شهدته الأوضاع الاقتصادية، فمنه من عبر عنه بالقرار الاستثماري الذي يهدف إلى خلق خطوط من الإنتاج على امتداد مدد زمنية معينة ، و أياً كانت المفاهيم المعطاة عن المشروع الاستثماري فإنه في المحصلة الأخيرة قرار استثماري ذو غاية قد تكون لغرض تحقيق عائد مادي و وهو الربح كما هو الغالب في جميع مشاريع القطاع الخاص أو تتعدى ذلك لتحقيق الاهداف الاجتماعية رفع معدلات التشغيل، خلق دخول جديدة ، والاهداف الاقتصادية في استغلال الموارد المحلية ، زيادة حصيلة الدولة من الصرف الأجنبي، و وهذا ما موجود في المشروعات العامة ،

[7]. كما ان المنظور المالي للمشروع الاستثماري عبارة عن وسائل التزام بأموال لغرض تحقيق او الحصول على عوائد مالية منها أو لاستخدامها لتحقيق منافع او فوائد مستقبلية [22] كما يرى ( خميسة ، وسليمة ) أن المشروع الاستثماري هو تجسيد لفكرة اقتصادية متميزة علمياً و عملياً ، تعمل على المزج بين كل من الموارد المادية والموارد البشرية لإنتاج السلع و الخدمات موجهة للبيع من أجل تحقيق أهداف معينة خلال مدد زمنية طويلة الامد نسبياً ، [5]. وكما يرى ( Aljanabei & Erzaij ) ان المشروع الاستثماري بطبيعته عمل صعب ومعقد جداً ، إذ يتطلب معرفة متخصصة لتقلبه الى النجاح وذلك الارتباطه بالجوانب الاقتصادية

والاجتماعية والتقنية في التخطيط والادارة والتنفيذ فضلا عن كثرة المتغيرات التي تحيط بالبيئة المحيطة به ، [18]. ويختلف القرار الاستثماري في المشاريع الخدمي عن القرار الاستثماري في المشاريع الاخرى ، فتكون المشاريع الخدمي مثلا في مجال مياه الصرف الصحي للأحتياج والفائدة المرجوة التي تعود الى المجتمع ككل ، بينما تكون الفائدة من انشاء المشاريع الاستثمارية في القطاعات الاخرى هو العائد المادي والريح المنتظر منها [2]. كما تمتاز المشاريع الاستثمارية بطول المدة الزمنية التي تفصل بين التدفقات النقدية الخارجة تكلفة المشروع الاستثماري ، والتدفقات النقدية الداخلة إيرادات المشروع الاستثماري ، و كما تمتاز المشاريع الاستثمارية بضخامة المبالغ التي تنفق على استثمارها ويعد البحث عن مشاريع استثمارية مريحة على الاجل الطويل كإحدى الوسائل للبحث عن الفرص الاستثمارية الجديدة والذي يتوجب عليها تحليلها لتتجنب مخاطر اتخاذ قرارات الاستثمارية خاطئة ، [3].

#### انواع قرارات المشاريع الاستثمارية: [9]

اولاً: القرارات المشاريع الاستثمارية قصيرة الأجل: تهدف هذه المجموعة من القرارات عن الاستثمار في الموجودات المتداولة مثل النقد والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي لارتباط هذا الجزء بقدرة الوحدة الاقتصادية على تحقق عوائدها وضمان السيولة المطلوبة لذا فالقرار السليم هو القرار الذي تضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمار في الموجودات المتداولة وبما يحقّ العائد في الاستثمار في اقصى مدة ممكنة كن تكون سنة او اقل.

ثانياً: القرارات المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل: تتهم هذه المجموعة من القرارات الاستثمارية في الاستثمارات طويل الأجل والمتمثلة بالاستثمار في الموجودات الثابتة، علماً ان هذا النوع من الاستثمار يعدّ من اصعب القرارات الماليّة وذلك لأن مبالغ

استثمارها تكون ضخمة والعوائد المتولدة منها تكون في فترات طويلة في المستقبل.

ثالثاً: القرارات الاستثمارية الاستراتيجية: وتهتم هذه المجموعة من القرارات الاستثمارية بالتخطيط للوحدة الاقتصادية والمتمثل في الأتساع والنمو والثبات، إذ ان هذه القرارات الاستثمارية تحدد العلاقة بين البدائل من ناحية وبين النتائج والمفاضلة من ناحية اخرى فضلا عن التنبؤ والتقدير لقيم المؤشرات، واختيار البدائل الأمثل.

#### التقارير المالية في موازنة المشاريع الاستثمارية :

قبل التطرق الى التقارير المالية في المشاريع الاستثمارية ، فأن الموازنة بشكل عام مجموعة من الخطط الادارية المدروسة وبشكل رسمي لمدة زمنية مقبلة ومحددة وموضحة ببنود مالية ومن مهام الموازنة الاساسية هي تقويم الاداء وتحفيز كفاءات الافراد العاملين للحد من الهدر والضياع في الموارد المؤسسة الاقتصادية [25] ، اما مفهوم الموازنة الاستثمارية يعد بأنها عملية تقويم وتحليل الفرص الاستثمارية الاستراتيجية المتاحة إمام المؤسسة الاقتصادية للوصول الى البديل الاستثمارية الأمثل، والتي تحقق هدف الادارة العليا في تعظيم قيمة المؤسسة الاقتصادية، وعلى الرغم من ذلك فأن الموازنة الاستثمارية عملية معقدة وغير كاملة. [26]

كما تتضمن الموازنة الاستثمارية الاعمال ذات الطابع الاستثماري التي تتطلب انجازها أكثر من سنة مالية واحدة وتشمل الاستخدامات الاستثمارية كالاتمادات المخصصة للمشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة وعمليات الإحلال والتجديد ، ويتم تمويلها عبر الدولة من قبل وزارة المالية جاري دائرة المحاسبة . وإن هذه الموازنة كانت منفصلة عن الموازنة التشغيلية حتى عام 2004 نظمتها قانون خطة التنمية القومية رقم 89 لسنة 1977، وهي تخص الانفاق على المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الحكومية وتصنف حسب قطاعات الدولة ، فلكل قطاع مجموعة من

المشاريع يتم تحديدها من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبالتنسيق مع وزارة المالية . . ومن اهم التقارير المالية التي تعد في مشاريع الموازنة الاستثمارية من قبل المؤسسة الحكومية هي الآتية:

[10] (ميزان المراجعة لمدة الحسابات الختامية ، جدول المصروفات النهائية مبوب حسب اسماء المشاريع الاستثمارية ، جدول الايرادات النهائية مبوب حسب نوع الايراد من المشاريع الاستثمارية ، جدول تحليلي لحساب السلف المتراكمة من تاريخ فتح الحساب ولغاية مدة الحسابات الختامية للسنة المذكورة ، جدول تحليلي لحساب الامانات المتراكمة من تاريخ فتح الحساب ولغاية مدة الحسابات الختامية للسنة المذكورة ) ويتم اعداد الكشوفات المحاسبية الشهرية في موعد بعد اليوم العاشر من الشهر وحسب ما جاء في المادة الرابعة عشرة من قانون اصول المحاسبات رقم 28 لسنة 1940 . ويلاحظ على هذه التقارير المالية في الموازنة الاستثمارية انها تتضمن الآتي :

- 1-المبالغ المصروفة والخاصة بالشهر الذي يعد كشف الحساب عنه
- 2- مجموع المبالغ المصروفة المتراكمة للأشهر السابقة
- 3- المجموع الكلي لحركة الحسابات خلال الشهر الحالي مضافاً اليه المتراكم عن الاشهر السابقة للسنة المالية .
- 4- التخصيصات السنوية وحسب ما ورد في التعليمات السنوية للموازنة العامة وفي اخر كل سنة مالية وخلال مدة أقصاها ثمانية أشهر بعد انتهاء السنة المالية يتم اعداد الحسابات الختامية من قبل دائرة المحاسبة لتقدم الى مراقب الحسابات العام للتدقيق ،وهذا حسب المادة الخامسة عشرة من قانون اصول المحاسبات العام رقم 28 لسنة 1940 وهذه الحسابات تشمل (حسابات قياس النتيجة ،وقائمة المركز المالي ) .

#### تقييم المشاريع الاستثمارية :

ان عملية تقييم المشاريع الاستثمارية تعني حكم المقيم على مدى نجاح دراسة المشروع الاستثماري ، في التوصل إلى البدائل الأمثل فنياً ومالياً واقتصادياً وبيئياً واجتماعياً وتنظيماً وإدارياً لتلبية الحاجة التي وان

الغرض من تقييم المشروع الاستثماري هو التوصل الى تصميم المشروع بالكفاءة والفاعلية المطلوبتان وتشمل عملية تقييم المشاريع الاستثمارية على اسس مهمة منها [17] :

1. ينبغي أن تضمن عملية تقييم المشاريع الاستثمارية على إيجاد نوع من التوافق والتنسيق بين المعايير التي تتضمنها تلك العملية، و بين أهداف المشاريع الاستثمارية المقترحة.
2. ينبغي أن تضمن عملية تقييم المشاريع الاستثمارية على تحقيق مستوى معين من التوافق والتنسيق بين هدف أي مشروع استثماري و أهداف خطة التنمية الوطنية القومية.
3. ينبغي أن تضمن عملية تقييم المشاريع الاستثمارية على مستوى معين من التوافق والتنسيق بين أهداف المشاريع الاستثمارية المتكاملة، اي عبرة زلة التعارض بين المشروع الاستثماري و المشاريع الاستثمارية القائمة
- 4.ينبغي توافر المستلزمات اللازمة لنجاح عملية تقييم المشاريع الاستثمارية، خاصة ما يتعلق منها بتوافر المعلومات و البيانات الدقيقة و الشاملة لتلك المشاريع.
- 5.يقضي ان تكون عملية تقييم المشاريع الاستثمارية على تبني قرار استثماري، إما بتنفيذ المشروع أو التخلي عن المشروع المقترح.
- 6.إن عملية تقييم المشاريع الاستثمارية تقوم أساساً على المفاضلة بين عدة مشاريع استثمارية ، وصولاً إلى البديل المناسب الذي ممكن تنفيذه .

#### المعايير المحاسبية لتقييم المشاريع الاستثمارية :

##### 1. فترة الاسترداد:

تعد هذه الطريقة من أكثر المعايير شيوعاً نظراً لسهولة توافر المعلومات اللازمة لاستخدامه وهي عبارة عن عدد سنوات التي يتم فيها للمستثمر استرجاع رأس مال المشروع الاستثماري بالكامل بحيث تكون الأفضلية للمشروع الذي يسترجع رأس المال للمستثمر بفترة اقصر وتحتسب فترة الاسترداد من خلال المعادلة الآتية :

الكلفة الاستثمارية الأولية

صافي التدفق السنوي (صافي العائد السنوي)

2. معدل العائد المحاسبي :

هو مقياس للربحية المحاسبية للمشاريع الاستثمارية . فلو ان معدل العائد المحاسبي كان 5% على سبيل المثال فيعني ذلك أن الاستثمار من شأنه أن يولد ما متوسطة 5% سنويا كأرباح خلال فترة الاستثمار بناءً على متوسط الاستثمار ، وأي كان معدل العائد المحاسبي فإنه يجب مقارنتها مع ما تم تحديده مسبقاً كمعدل مقبول لدى المستثمر ، فإذا كانت نتيجة معدل العائد المحاسبي أكبر مما تم تحديده مسبقاً كحد للقبول فإن ذلك يعد مؤشر لقبول المشروع الاستثماري ، وإن كانت النتيجة أقل فهي مؤشر لرفض المشروع الاستثماري. ونفس الشيء إن كانت المقارنة بين عدد من المشاريع الاستثمارية ، إذ يتم قبول المشروع الاستثماري الذي يحقق أعلى معدل عائد محاسبي ، [24]

والمعادلة تكون بالصيغة الآتية :

معدل العائد المحاسبي = (متوسط الدخل المحاسبي ÷ متوسط القيمة الدفترية أو الاستثمار المبدئي)

3. طريقة صافي القيمة الحالية :

تقيس هذه الطريقة الفرق بين التدفق النقدي الداخل على مدى العمر الإنتاجي للمشروع الاستثماري والتدفق النقدي الخارج للمشروع للاستثماري [21] وتكون معادلتها بالصيغة الآتية :  
صافي القيمة الحالية = ( صافي التدفق النقدي \* معدل الخصم المرغوب به) - كلفة الاستثمار

4. معدل العائد الداخلي على الاستثمار:

وهو من المعدلات المهمة في تقييم المشروعات الاستثمارية ويقصد به العائد المطلوب لتغطية مخاطر الاستثمار إذا لم يكن هناك تضخم ، اي هو معدل الخصم الذي تتساوى فيه التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة ، وتكون معادلة العائد الداخلي الاستثمار بالصيغة الآتية: [23]

زيادة في المتوسط المتوقع الدخل التشغيليالسنوي بعد الضريبة

## صافي الاستثمار الأولي

انواع الرقابة والتدقيق المطبقة على المشاريع الاستثمارية في المؤسسات الحكومية:

اولاً : الرقابة والتدقيق الداخلي :

لقد عرف المعهد المدققين الداخليين الرقابة والتدقيق الداخلي بأنه نشاط موضوعي ، وتأكيد مصمم لأضافه قيمة وتحسين على عمليات المنظمة فضلاً عن تحقيق اهدافها عبر تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم، [20] وتشمل الرقابة والتدقيق الداخلي على المؤسسات الحكومية ثلاثة انواع هي: [4][12]

1. الرقابة والتدقيق المالي : ويقصد بالرقابة والتدقيق المالي دراسة البيانات المالية لتأكد ما إذا كانت البيانات تعطي صورة حقيقية وعادلة عن قوة المركز المالي للوحدة الاقتصادية ، فضلاً عن مدى توافقها مع المعايير المحددة مسبقاً، والتي قد تكون المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP)، فضلاً عن المعايير المحلية. أو معايير إعداد التقارير المالية (IFRS)

2. رقابة وتدقيق الاداء : ويقصد برقابة وتدقيق الاداء الحصول على القرائن والأدلة حول الكفاءة والفاعلية والاقتصادية لنشاط الوحدة الاقتصادية، وقد يتم دراسة نشاط كل أو جزء من إجراءات التشغيل ومن ثم تقديم الاستنتاجات والتوصيات اللازمة إلى الإدارة بهدف تحسين وتطوير العمليات. الاستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية داخل المنظمة، أي يتم مقارنة المدخلات بالمخرجات وملاحظة مدى الانحراف الحاصل عن المعايير الموضوعية، أما الفاعلية هي مقدار إنجاز الإدارة للأهداف المطلوبة.

3. رقابة وتدقيق الالتزام : ويقصد برقابة وتدقيق الالتزام التأكد من أن السياسات والتعليمات والقوانين المحددة من السلطات الأعلى، قد تم تطبيقها بصورة أصولية. ويقصد بتدقيق الالتزام مدى امتثال الوحدة الاقتصادية للمعايير الموضوعية لذا فإن هذا النوع يتوقف على وجود بيانات قابلة للتحقق ومعايير أو مقاييس كأن تكون قوانين ثابتة أو لوائح أو سياسات وإجراءات محددة.

## ثانياً : الرقابة والتدقيق الخارجي :

تعد الرقابة والتدقيق الخارجي عملية جمع وتقييم الأدلة عن البيانات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المحددة مسبقاً والتقرير عن ذلك ويجب اداء الرقابة والتدقيق الخارجي بواسطة شخص كفوء ومستقل عن المؤسسة الاقتصادية [19]. كما حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بنشرة عن معايير الرقابة المالية رقم (AU 110) ان الهدف الرئيس للرقابة والتدقيق الخارجي هو الفحص المعتاد للقوائم المالية والذي يتم من خلال المدققين المستقلين من اجل التعبير عن رأي محايد بخصوص مدى عدالة المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية واتفاقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. [11] ، اما بخصوص الرقابة والتدقيق الخارجي على المشاريع الاستثمارية في المؤسسات الحكومية العراقية فلقد نص القسم الحادي عشر-7 من قانون الادارة المالية على لابد أن تكون الحسابات الختامية المتعلقة بالموازنة الاتحادية طبقاً لمحتوى وتصنيفات الموازنة ومعايير المحاسبة الدولية، وان تدقق من ديوان الرقابة المالية الاتحادي الذي استمده شرعيته في الرقابة والتدقيق على المؤسسات الحكومية من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم ( 31 ) لسنة 2011 المعدل المادة (2) تضمنت رقابة وتدقيق كل من حسابات ونشاطات الجهات الخاضعة للرقابة والتدقيق والتحقق من سلامة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المالية على ان يشمل ذلك :

أ. فحص وتدقيق معاملات الإنفاق العام للتأكد من سلامتها وعدم تجاوز الاعتمادات المقررة لها في الموازنة (التشغيلية او الاستثمارية ) ، فضلا عن استخدام الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها وعدم حصول هادر أو تبذير أو سوء تصارف فيها وتقاويم مردوداتها .

ب. فحص ورقابة معاملات تخمين وتحقق وجباية الإيرادات العامة للتأكد من ملاءمة الإجراءات المعتمدة وسلامة تطبيقها.

ج . إبداء الرأي الفني في القوائم والبيانات المالية والتقارير المتعلقة بنتائج الأعمال والأوضاع المالية للجهات الخاضعة للرقابة والتدقيق وبيان ما إذا كانت المؤسسة الحكومية وفقاً للمتطلبات القانونية والقواعد والأصول المحاسبية المعتمدة وتعكس حقيقة المركز المالي ونتيجة نشاط المؤسسة الحكومية .

د. التحقيق والتبليغ في الأمور المتعلقة بكفاءة التحصيل والإنفاق واستعمال الأموال العامة كما هو مطلوب رسمياً من السلطة التشريعية الوطنية فضلاً عن تقديم العون الفني في المجالات المحاسبية والرقابية وما يتعلق بها من أمور إدارية وتنظيمية.

**المحور الثالث: الجانب العملي****اولاً : نبذة تعريفية عن عينة البحث:**

تأسست عينة البحث في سنة 2007 بعد إذ حصلت على موافقة رئاسة الجمهورية على استحداثها بشكل رسمي في شباط 2007 وفقاً لقانون التعديل السابع لقانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم 40 لسنة 1988 ، علماً انها حصلت على الموافقة المبدئية على تأسيسها منذ تاريخ 26/3/2006 وفقاً لأمر وزاري صادر من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وهي احدى الجامعات العراقية حديثة التأسيس ، ولها موازنتان ( موازنة تشغيلية وموازنة استثمارية ) وتعمل وفقاً للنظام المحاسبي الحكومي اللامركزي التي يتم تمويلها من قبل وزارة المالية الاتحادية وقد بلغ عدد المشاريع الاستثمارية التي تم التعاقد عليها على الموازنة الاستثمارية بلغ اكثر من ثلاثين مشروع استثمار.

## ثانيا : الواقع الفعلي للمشاريع الاستثمارية في عينة البحث

جدول (1) نسبة الانجاز المالي لتخصيصات الموازنة الاستثمارية في عينة البحث

السنة	تخصيصات الموازنة الاستثمارية في الجامعة	مصرفات الموازنة الاستثمارية في الجامعة	نسبة الانجاز المالي
2007	2309882600	2309882600	100%
2008	14693838000	10402680140	71%
2009	20725000000	13188666738	64%
2010	18300000000	12340088942	67%
2011	40341020000	30985381404	76%
2012	11500000000	9210220242	80%
2013	23030032000	18476277516	80%
2014	15901942000	12423878336	78%
2015	8845000000	8423878336	95%
2016	3859000000	===	صفر
2017	218600000	===	صفر

يلحظ من جدول (1) الاتي : تراوحت نسبة الانجاز المالي لمشاريع الخطة الاستثمارية بين (64% - 100%) ما عدى سنوات (2016 ، 2017) لم تكن فيها اي مبالغ للصرف على الرغم من وجود التخصيص ويرجع سبب ذلك الى ازمة النقشف المالي التي يعاني منها البلد الذي ادى الى اصدار التعليمات في ايقاف تمويل المشاريع الاستثماري لتلك السنوات . كما يلحظ من جدول (2) ادناه ان نسبة المبالغ المحالة الى المقاولين لأنشاء المشاريع الاستثمارية تراوحت بين (0,07% - 19%) للسنوات (2010 - 2012) على التوالي .

جدول (2) مبالغ المشاريع الاستثمارية المحالة على المقاولين

السنة	مجموع مبالغ المشاريع الاستثمارية المحالة على المقاولين كلفة العقد	النسبة الى المجموع
2007	7029436000	11.4%
2008	24890010250	40.5%
2009	6322310000	10%
2010	43000000	0.07%
2011	6913976000	11%
2012	11747369000	19%
2013	1083697700	1.7%
2014	485000000	0.7%
2015	2866277700	4.6%
المجموع	61381076650	

جدول (3) مجموع المشاريع الاستثمارية التراكمية المحالة على المقاولين

السنة	مجموع المشاريع الاستثمارية التراكمية المحالة على المقاولين	مجموع المشاريع الاستثمارية التراكمية المتوقفة عن العمل
2007	3	لا يوجد
2008	18	لا يوجد
2009	26	لا يوجد
2010	27	لا يوجد
2011	28	لا يوجد
2012	35	لا يوجد
2013	37	لا يوجد
2014	38	لا يوجد
2015	39	11
2016	39	11
2017	39	11

يلحظ من الجدول (3) الاتي : ان عدد المشاريع الاستثمارية هو (39) مشروع استثماري اما المشاريع الاستثمارية المتوقفة فبلغت (11) مشروع استثماري ، والجدول (4) يوضح اسماء المشاريع ونسب الانجاز المالي التي تراوحت بين (19%- 46%) للمشروعات محطة المعالجة ومشروع مختبرات كلية الطب على التوالي . كما يلحظ من جدول (5) نسبة الانجاز المادي إذ تتراوح النسب بين (92% - 6% ) لمشروع مجاري المنطقة التعليمية مشروع كلية الادارة والاقتصاد على التوالي .

جدول (4) بأسماء ومبالغ المشاريع المتوقفة ونسبة الانجاز المالي

التسلسل	اسم المشروع الاستثماري المتوقف	كلفة العقد	نسبة الانجاز المالي
1	اقسام داخلية للطلاب (4,5,6)	8454291780	36.5%
2	القاعة الرياضية المغلقة	5982205000	26.8%
3	الادارة والاقتصاد	5369983000	33.3%
4	التربية الاساسية	5369983000	43%
5	شقة 3	1480788000	21%
6	شقة 4	1480788000	23%
7	اقسام داخلية (7,8,9)	8178278000	34%
8	مختبرات كلية الطب	5837485000	46%
9	محطة المعالجة	485000000	19%

جدول (5) اسم المشروع الاستثماري المتوقع ونسبة الانجاز المادي

التسلسل	اسم المشروع الاستثماري المتوقع	نسبة الانجاز المادي
1	اقسام داخلية للطلاب (4,5,6)	%37
2	القاعة الرياضية المغلقة	%36
3	الادارة والاقتصاد	%6
4	التربية الاساسية	%71
5	شقة 3	%16
6	شقة 4	%17
7	اقسام داخلية (7,8,9)	%37.5
8	مختبرات كلية الطب	%77
9	محطة المعالجة	%39
10	مجاوي المنطقة التعليمية	%92
11	مركز البحوث	%15

جدول (6) بمبالغ المتبقي من السلفة التشغيلية وحسب المشاريع

ت	اسم المشروع	الجهة المنفذة	اجمالي السلفة التشغيلية	المتبقي من السلفة التشغيلية
1	القاعة الرياضية	شركة انكوتير الايطالية	598000000	462527913
2	مختبرات كلية الطب	شركة جوناش للاستشارات والديكور	583000000	308552700
3	الاقسام الداخلية 4، 5، 6	شركة انكوتير الايطالية	844000000	540266703
4	كلية التربية الاساسية	شركة سيبار للمقاولات العامة المحدودة	536000000	291367250
5	مشروع الصرف الصحي	شركة لمعان الياقوت	240000000	105073050
6	مشروع شقق الاساتذة /3	شركة ادراك المستقبل	148000000	121535420
7	مشروع محطة المعالجة	شركة جوهرة ذي قار	485000000	38927000
8	انشاء ابنية كلية الادارة والاقتصاد	شركة سيبار للمقاولات العامة المحدودة	536000000	352404233
9	الاقسام الداخلية 7، 8، 9	شركة ادراك المستقبل	817000000	483347330
10	مشروع شقق الاساتذة/4	شركة ادراك المستقبل	148000000	120199200
	المجموع		4498500000	2824200799

يلحظ من جدول ( 6 ) الاتي : ان مجموع مبالغ السلف التشغيلية للمشاريع الاستثمارية بلغ مبلغ (4498500000) دينار اربعة مليار واربعمائة وثمانية وتسعون مليون وخمسمائة الف دينار لا غيرها ، ولقد بلغت السلف التشغيلية غير مسددة ( 2824200799 ) اثنان مليار وثمانمائة واربعه وعشرون مليون ومئتان الف دينار وسبعمائة وتسعة وتسعون دينار لاغيرها أي بنسبة ( 62.7%) من اجمالي مبالغ السلف المقدمة من الطرف الاول

جدول (7) بأسماء المشروع الاستثماري المتوقع و الكلفة التخمينية التي تعيد انشائه

ت	اسم المشروع الاستثماري المتوقع	الكلفة التخمينية التي تعيد انشائه	النسبة الى المجموع
1	مختبرات كلية الهندسة	2,216,000,000	14.8%
2	الادارة والاقتصاد	3,407,000,000	22.7%
3	التربية الاساسية	2,594,000,000	17%
4	محطة المعالجة	482,000,000	3%
5	مجازي المنطقة التعليمية	320,000,000	2%
6	اقسام ( 4,5,6 )	5,949,000,000	39.7%
	المجموع	14,968,000,000	

يلحظ جدول (7) الاتي : ان الكلفة التخمينية التي تعيد انشاء المشاريع الاستثمارية الاجمالية هي (14968000000) دينار اربعة عشر مليار دينار ، إذ تبلغ نسب المشاريع الى اجمالي مبالغ المشاريع ( 14.8% ، 22.7% ، 17% ، 3% ، 2% ، 39.7% ) للمشاريع الاستثمارية (مختبرات كلية الهندسة ، الادارة والاقتصاد ، التربية الاساسية ، محطة المعالجة ، مجازي المنطقة التعليمية ، اقسام ( 4,5,6 ) ) على التوالي .

ثانيا : مصادر التمويل الذاتي في عينة البحث.

جدول (8) الكلية ذات الدراسات المسائية وعدد الطلبة في العام الدراسي (2015-2016)

ت	اسم الكلية ذات الدراسات المسائية (1)	عدد الطلبة (2)	مجموع اجور الطلبة الدراسات المسائية (3)	نسبة اجور طلبة الدراسات المسائية في كل كلية من مجموع اجور الطلبة	نسب الطلبة الدراسات المسائية في كل كلية من مجموع الطلبة
1	كلية التربية	891	676269000	31%	34%
2	كلية العلوم	243	235710000	11%	9%
3	كلية الادارة والاقتصاد	781	722425000	33%	30%
4	كلية القانون	492	403440000	18%	19%
5	كلية التربية الاساسية	208	157872000	7%	8%
	المجموع	2615	2195716000	100%	100%

يلحظ من الجدول (8) الاتي : بلغ عدد الكليات ذات الدراسات المسائية ، ( 5 ) ، وكانت نسب الطلبة الدراسات المسائية في كل كلية من مجموع الطلبة في الكليات الخمسة حسب الاتي ( 34% ، 9% ، 30% ، 19% ، 8% ) ، للكليات ( التربية ، العلوم ، الادارة والاقتصاد ، القانون ، التربية الاساسية ) على التوالي . كما بلغة مجموع الايرادات من اجور طلبة الدراسات المسائية في الجامعة مبلغ (2195716000) دينار ، ( اثنان مليار ومائة وخمسة وتسعون مليون وسبعمائة وستة عشر الف دينار ) . كما يوضح جدول (8) ادناه مجموع الايرادات السنوية لمشاريع التمويل الذاتي والبالغة (216467000) مئتان وستة عشر مليون واربعمائة وسبعة وستون الف دينار . كما يلحظ من الجدول (9) ان مجموع مبالغ ايرادات التعليم الموازي للسنوات ( 2015-2016 ) و ( 2016-2017 ) بالغت ( 53000000 ) دينار و (48000000) دينار على التوالي .

جدول (9) مبلغ الإيراد السنوي للمشروع الذاتي

ت	البيان	مبلغ الإيراد السنوي للمشروع الذاتي
1	استنساخ كلية التربية للعلوم الانسانية	36750000
2	كشك واستنساخ التربية الاساسية	3600000
3	كشك غذائي كلية التربية الانسانية	15000000
4	كشك واستنساخ كلية الهندسة	6000000
5	كشك غذائي كلية التمريض	17600000
6	استنساخ كلية تمريض	3500000
7	استنساخ كلية الادارة والاقتصاد ( المحاسبة)	4010000
8	استنساخ كلية الادارة والاقتصاد ( المالية والمصرفية)	6050000
9	كشك واستنساخ كلية الطب	5507000
10	كشك غذائي الاقسام الداخلية	3425000
11	تصوير الحرم الجامعي	3700000
12	كشك غذائي طب البيطري وطب الاسنان	6500000
13	كشك غذائي كلية الطب	1600000
14	كشك غذائي كلية التربية الاساسية	6650000
15	استنساخ كلية العلوم	16250000
16	استنساخ التربية الاساسية	3600000
17	استنساخ كلية الزراعة	6250000
18	استنساخ كلية التربية للعلوم الصرفة	3675000
19	النادي الطلابي المركزي	66800000
	المجموع	216467000

جدول (10) يوضح المبالغ الواجبة الدفع لكليات الجامعة للعامين الدراسيين (2015-2016) (2016-2017).

ت	اسم الكلية	مبلغ القسط للعام الدراسي 2015-	مبلغ القسط للعام الدراسي 2016-2017
1	كلية التربية للعلوم الانسانية	1,500,000	1,000,000
2	كلية العلوم	2,000,000	2,000,000
3	كلية الزراعة	1,750,000	1,500,000
4	كلية الهندسة	3,000,000	4,000,000
5	كلية الطب	12,000,000	10,000,000
6	كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة	1,000,000	1,500,000
7	كلية الادارة والاقتصاد	2,000,000	1,500,000
8	كلية الصيدلة	9,000,000	8,000,000
9	كلية طب الاسنان	10,000,000	9,000,000
10	كلية القانون	1,750,000	1,500,000
11	كلية التربية الاساسية	1,000,000	1,000,000
12	كلية الطب البيطري	3,000,000	2,000,000
13	كلية التربية للعلوم الصرفة	2,000,000	2,000,000
14	كلية الآداب	1,300,000	1,000,000
15	كلية التمريض	5,000,000	2,000,000
	المجموع	53000000	48000000

جدول (11) حصة صيانة الموجودات الثابتة من إيرادات التمويل الذاتي حسب نسب التعليمات

المجموع	ايرادات التعليم الموازي	ايرادات الدراسات المسائية	ايرادات الاكتشاك والاستتساخ والاندية الطلابية	ت
326911700	53000000	2195716000	216467000	الايراد السنوي
	%80	%10	%30	النسبة
	42400000	219571600	64940100	المجموع ( الايراد* النسبة )

يلحظ من الجدول (11) الآتي :

1. بلغت حصة صيانة الموجودات الثابتة وفك الاختناقات من ايرادات الاكتشاك والاستتساخ والاندية الطلابية مبلغ (64940100) دينار اي بما يشكل نسبة (30%).
2. بلغت حصة صيانة الموجودات الثابتة وفك الاختناقات من ايرادات الدراسات المسائية مبلغ (219571600) دينار اي بما يشكل نسبة (10%).
3. بلغت حصة صيانة الموجودات الثابتة وفك الاختناقات من ايرادات التعليم الموازي مبلغ (42400000) دينار اي بما يشكل نسبة (80%).
4. بلغ اجمالي حصة صيانة الموجودات الثابتة وفك الاختناقات من اجمالي ايرادات التمويل الذاتي
5. (326911700) دينار ، ثلاثمائة وستة وعشرون مليون وتسعمائة واحد عشر الف وسبعمائة دينار .

#### اثبات الفرضية

وبعد استعراض جدول الوقع الفعلي للمشاريع الاستثمارية في عينة البحث والجدول الخاصة مصادر التمويل الذاتي في عينة البحث يمكن استقطاع جزء من تلك المبالغ التمويل الذاتي للإكمال انشاء المشاريع ذات نسبة الانجاز المادي المرتفعة فضلا عن عدم احتياجها الى مبالغ كبيرة ويمكن تحديد تلك المشاريع بالاعتماد على الجدول (6) إذ يمكن اعطاء الاولوية للمشاريع الاستثمارية ، (محطة المعالجة ، مجاري المنطقة التعليمية ) والبالغة مبالغها ( 482,000,000 ، 320,000,000 ) دينار على التوالي وبالتالي يمكن استثمار محطة المعالجة في جلب ايرادات التمويل الذاتي ، وبعد ذلك يمكن اثبات فرضية البحث التي مفادها ((ان مشاريع التمويل الذاتي في الجامعات يمكن ان تساهم في رفد المشاريع الاستثمارية المتوقعة))

#### المحور الرابع:

#### الاستنتاجات والتوصيات

##### أولاً : الاستنتاجات

1. ان نسبة الانجاز المالي لمشاريع الخطة الاستثمارية تراوحت بين (64 % - 100%) ما عدى سنوات ( 2016 ، 2017 ) لم تكن فيها اي مبالغ للصرف نتيجة ازمة التقشف المالي التي يعاني منها البلد .
2. ان عدد المشاريع الاستثمارية الاجمالي هو (39) مشروع استثماري في عينة البحث اما المشاريع الاستثمارية المتوقعة فبلغت (11) مشروع استثماري اي بنسبة (28%).
3. ارتفاع في نسب مبالغ السلف التشغيلية غير مسددة ، إذ بلغت نسبة ( 62.7%) من اجمالي مبالغ السلف المقدمة من الطرف الاول.

4. بلغ اجمالي حصة صيانة الموجودات الثابتة وفق الاختناقات من اجمالي ايرادات التمويل الذاتي (326911700) دينار ، ثلاثمائة وستة وعشرون مليون وتسعمائة واحد عشر الف وسبعمائة دينار .
5. ان التعليمات الخاصة بمصادر التمويل الذاتي تضمنت مواد حددت فيها استقطاع جزء من ايرادات التمويل الذاتي لصيانة الموجودات الثابتة وفق الاختناقات ولم تتضمن انشاء المشاريع الاستثمارية الجديدة.
- ثانياً : التوصيات**
1. السعي الى تعديل التعليمات الخاصة بمصادر التمويل الذاتي وتضمينها نسب من ايرادات التمويل الذاتي الانشاء المشاريع الاستثمارية الجديدة ليس فقط صيانتها.
2. العمل على تفعيل عملية تسديد مبالغ السلف التشغيلية المتبقية بذمة مقاولين المشاريع الاستثمارية .
3. ضرورة استثمار مبالغ الايرادات المستقطعة من مصادر التمويل الذاتي في اعادة وتكملة انشاء مشاريع الاستثمارية المتوقفة .
4. على اقسام التخطيط والمتابعة في عينة البحث اعداد دراسات جدوى اقتصادية في خلق فرص استثمارية تساهم في زيادة مصادر ايرادات التمويل الذاتي.
- المصادر**
1. قانون اصول المحاسبات رقم 28 لسنة 1940
2. اليونسكو ، دليل لإعداد الخطة الإستثمارية لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي ، 2011.
3. تيم ، فايز احمد ، " الإدارة المالية " ، ، عمان : دار اثراء ، 2009.
4. جمعة، احمد حلمي، "مدخل الى التدقيق والتأكد وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق"، الطبعة الأولى، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012 .
5. خميسة ، خالد و سلمية ، نوري ، دورالبنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر اكايمي ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2011.
6. سمير محمد عبد العزيز ، التمويل واصلاح خلل الهياكل المالية ، 1997.
7. كداوي ، طلال ، تقييم القرارات الاستثمارية ، عمان : دار اليازوري ، 2008.
8. نظير رياض محمد شحات واخرون ، الادارة المالية ، المكتبة العصرية المنصورة ، مصر . 2001
9. الشمخي ، والجزراوي ،الأدارة المالية الحديثة ، - والتوزيع ،عمان : دار الصفا للنشر ، 1998.
10. جاسم ، احلام حمزة ، دور المعلومات المحاسبية في تقييم المشاريع المنفذة ضمن الموازنة الاستثمارية في الوحدات الخدمية ، رسالة ماجستير مقدمة مجلس كلية الإدارة والإقتصاد - جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في علوم المحاسبة ، 2010.
11. 9.حماد، طارق عبد العال، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية، والمقارنة مع المعايير الامريكية والبريطانية والعربية، الدار الجامعية، القاهرة، 2003.
12. التميمي، هادي، "مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
13. رايح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 96-2008 .

19. Arens; A. Alvin and Loebbecke, K. James.; (Auditing an integrated approach); Hall international. Inc. 2000
20. Braiotta, L. & Gazzaway, T. The Audit Committee, Handbook, Fifth edition, Library of Congress Cataloging, 2010.
21. Defusco R. "Quantitative Methods for Investment Analysis", CFA Institute, 2012.
22. Hearth, Douglas & Zamia, Janis. k "contemporary investment security & portfolio analysis", 3rd edition. 2002
23. Horngren, Charles T., Datar, Srikant M. & Rajan, Madhav V., Cost Accounting A Managerial Emphasis, 2012
24. <http://edarapedia.com>
25. Weygandt, Jerry J., Kieso & Kimmel, Donald E., Paul D. "Accounting principles". 7<sup>th</sup> Ed, John Wiley, & sons Inc. 2005.
26. Hill, Charles W.L, International Business: Competing in the Global Marketplace, 4<sup>th</sup> ed McGraw-Hill Irwin, Inc. 2003.
14. زغتر تبر محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالقطاعات العام والخاص بالجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة ورقلة 2009
15. اسماعيل، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية 2005
16. شيحة، مصطفى رشيد، اقتصاديات النقود والمصارف والمال الاسكندرية، الطبعة السادسة 1999.
17. هباني، الهادي، برنامج إعداد وتقديم دراسة الجوى الاقتصادية والفنية للمشروعات الدوحة 2006.
18. Aljanabei, Dhefah Madlool Erzai, Kadhim Raheem, Performance Evaluation of the Investment Projects during the Implementation Phase, 2016.